تحليل الخطاب والأدب: إشكالات إبستمولوجية ونظامية. دومينيك مانغونو*

ترجمة: أ. عزيز نعمان

جامعة -تيزي وزو

لا يمنع التطور الذي يشهده تحليل الخطاب الأدبي، القائم بذاته، منذ التسعينيات من إثارة إشكالات إبستمولوجية ونظامية؛ فالحاجة تحملنا على التساؤل، من جهة، عما تحدثه مفترضاته ومفاهيمه ووسائله من تغييرات على تصورنا للأدب، وذلك ما قمت به، من جهتي، في أعمال[1] كثيرة؛ كما ينبغي التساؤل، من جهة أخرى، عن انعكاسات ظهور تحليل الخطاب الأدبي على تحليل الخطاب ذاته.

تطرح بحدة مميزة مسألة طبيعة العلاقات الرابطة بين تحليل الخطاب والأدب من اللحظة التي يرى فيها أغلب المختصين في الأدب أن عملية الاستعانة بقضايا تحليل الخطاب في مجالهم عملية غير شرعية وغير فعالة في الوقت ذاته. ومرد ذلك، دون شك، افتراض مسبق قوي وُرث عن الجمالية الرومانسية وجعل الأدب في تعارض مع بقية الإنتاجات الخطابية الأخرى الصادرة عن مجتمع معين: كان ثمة وجود، من جهة، لملفوظات "متعدية" (Transitifs) تتحدد غايتها **فيما** هو خارج عنها؛ وثمة من جهة أخرى أعمال حقيقية "لازمة"(Intransitives) و"ذاتية الهدف" (Autotéliques)، تلك الخاصة بالأدب، تتحدد غايتها في ذاتها. وقد كان ذلك التعارض خلال الستينيات - وهي مرحلة تكوّن تحليل الخطاب -محل إلحاح بعض المؤلفين المنتمين إلى حركة "تيل كيل"(Tel Quel)، لاسيما ر.بارت (R.Barthes) الذي قام بمعارضة "كُتّاب"

المنارة للاستشارات

(écrivains) مع "مكتتبين" (écrivants) موسّعا بذلك تصوّرا حول نص مبدوء بحرف إفرنجي كبير سيكون ثوريا، بعيدا عن كل اقتصاد معتاد للغة.

من الواضح أن تحليل الخطاب الأدبي في حدّ ذاته سيصطدم حتما وبعنف في مبدئه مع مثل ذلك الافتراض المسبق: أو ليس لتحليل الخطاب، نقول لأولئك النقاد، طموح يتحدد في إعادة ما يتخطى كل مألوف وكل تواصل إلى التواصل المألوف؟

تفطنا إلى ذلك خلال المائدة المستدير المخصصة للعلاقات الرابطة بين الأسلوبية وتحليل الخطاب، والتي تم تنظيمها في إطار أشغال ملتقى سُوريزيه (Cerisy)[2]، المنعقد سنة 2002 حول "تحليل الخطاب في الدراسات الأدبية" (L'analyse du discours dans les études littéraires). أدركنا بوضوح رغبة إدراج تحليل الخطاب ضمن دراسة الأدب الثانوي: "من غير الممكن دراسة خطاب أدبي إذا ما تم بكل بساطة تبديل مفاهيم أعدت لخطابات اجتماعية أخرى: ينبغي توفر شعرية"[3]. قصد صاحب هذا الإثبات، وهو د. دولاس (D. Delas)، انتقاد تحليل الخطاب وأسلوبية المؤلف في الوقت ذاته، لكنه يُبقي علاقة المعارضة المبدئية الفاصلة بين النصوص الرديئة (تعد"الخطابات الاجتماعية" صدى لـ"كلمات القبيلة" الشهيرة عند ملارميه (Mallarmé) والأعمال الأدبية بامتياز. وكما يقول أ.هرشبيغ بييرو (A.Herschberg Pierrot) من جهته، فإن "الخطاب هو محل تعارض مع العمل الأدبي، فالعمل ليس خطابا ضمن خطابات أخرى، إنه فعل كتابة وقراءة وصياغة جمالية (...) من هذا المنظور ليس لتحليل الخطاب والأسلوبية الرهانات نفسها ولا الموضوعات نفسها"[4]. ذلك ما يولد بكل تأكيد توزيعا معينا للمهام في الفضاء الأكاديمي: التمييز بين كليات الآداب، التي ستأخذ على عاتقها الأعمال، وكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية التي توجّه، طبعا، لدراسة نصوص من درجة ثانية.

تقترن ترددات الأدبيين، هاهنا، بترددات محللي الخطاب تجاه الأدب، واهتمامهم الضعيف لا يعود، فحسب، إلى انتساب مؤطرّي الخطاب إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية على وجه العموم، فأثناء ظهور تحليل الخطاب في الستينيات

المنارة للاستشارات

كان هناك شكل من أشكال التوزيع الضمني للعمل في مجال دراسة النصوص: كانت كليات الآداب تحلل النصوص المؤثرة معيرة "الأسلوب" اهتماما خاصا، ومن ثم الموارد اللغوية التي يقوم الكاتب بتسخيرها. أما أقسام العلوم الإنسانية والاجتماعية فكانت من جهتها إزاء نصوص ضعيفة الشأن، "وثائق" عدت وثائق غير قابلة لمقاربة أسلوبية، لم تدرس إلا لأنها تفتح مجالا نحو حقائق خارجة عن اللغة(Extralinguistique). وقد غير تحليل الخطاب النظرة تجاه تلك "الوثائق" بتأسيس "نظام خطاب" مجاوز للتعارض القديم الحاصل بين "الكلمات الأشياء"، إذا ما استعرنا كلمات "م.فوكو" (M.Foucault): حظيت (الوثائق) الآن بعناية شبيهة بتلك التي حظيت بها النصوص المدروسة في كليات الآداب، لكن، ضمن إطار نظري ومنهجي جد مختلف. دامت تلك الحالة في كل تجلياتها ما يربو عقدين من الزمن: تحاشى تحليل الخطاب بكل عناية النصوص المؤثرة، بينما أدمجت الأسلوبية الأدبية بعض الأدوات المستعارة من التيارات التلفظية والتداولية دون التخلي في ذلك عن ملامحها الأساسية وما تستلزمه من تقسيمات نظامية.

إن تشكل شعبة موجهة بشكل خاص للخطاب الأدبي داخل تحليل الخطاب يمنح مزيدا من الثبات لمبدأ ضمني من مبادئ تحليل الخطاب، وهو مبدأ يجعل الخطاب -بدءا من بحث الميتافيزيقا مرورا بالمحادثات والمنشورات الإشهارية أو المناظرات التلفزيونية وصولا إلى الجداريات -كل عملية تلفظ محددة اجتماعيا تقبل الدراسة بصورة مسبقة عبر شبكة المفاهيم نفسها. إنها ظاهرة لا سابق لها في تاريخ الإنسانية، فلم يحظ بالاهتمام عن جدارة سوى أنماط معينة من النصوص، وكان لكل مجموعة من النصوص مكان يناسبها من تقنيات تعليق خاصة. إن ذلك المبدأ هو في واقع الأمر، موضع اشتراك مجموع العلوم الإنسانية والاجتماعية التي لا تعرف مناطق خاصة: فكما أن هناك علم النفس الإبداعي والجمالي هناك علم نفس الطفل، وكما أن هناك علم الاجتماع الأدبي فهناك علم الاجتماع المؤسساتي وعلم اجتماع متعاطي الخمر. وذلك المبدأ المرتبط بوحدة الخطاب لا يكون بالمقابل صالحا إلا إذا

المنارة للاستشارات

اقترن بمبدأ آخر هو مبدأ التنوع غير المحدود لأساليب وجود الخطاب. القول بأن الخطاب واحد هو أيضا القول بوجوب الاعتراف بتنوعه والقدرة على إظهار ما لا يجعل بحث الميتافيزيقا محادثة.

ينبغي الاعتراف بعدم تمكن تحليل الخطاب والدراسات الأدبية، على حد سواء، من استخلاص كافة نتائج تلك الازدواجية في المبدأ؛ ولا سذاجة في هذه المسألة، فقد أفرز تطور تحليل الخطاب نتائج لا يستهان بها على الصعيد النظامي بصورة خاصة، إذ جعل الحدود الفاصلة بين أقسام الآداب وأقسام العلوم الاجتماعية والإنسانية في ضيق. ولا عجب في ذلك إذا ما علمنا أن الدراسة الأدبية لا تشكل في واقع الأمر تخصصا، وهاهنا ينبغي الاتفاق حول ما تعنيه كلمة "تخصص".

حتى وإن لم تكن عملية إجراء التقسيم دوما سهلة فعلينا بداية التمييز بين التخصصات من زاوية نظامية، فثمة تخصصات تعترف بها الإدارة، وثمة تخصصات مساهمة في عمليات الكشف (Heuristiques) تنظم عملية البحث وتتيح للعاملين في الحقول العلمية تنظيم نشاطاتهم. ويكتسب كل نمط من النمطين مشروعيته في إطار نظامه الخاص. وإذا ما قدمت مثالا يهمني بشكل خاص فسيكون تحليل الخطاب الذي يمكن عده مثالا لتخصص بحث لا يملك البتة وجودا نظاميا على الأقل في الوقت الراهن. إنه تخصص عندما يتعلق الأمر بكتابة أطروحات أو مقالات أو المشاركة في الملتقيات، لكن عندما يتطلب الأمر تحديد انتماء نظامي خاص، يجد محللو الخطاب أنفسهم مشتتين عن بعضهم البعض في مجموع فضاء العلوم الإنسانية والاجتماعية والإنسانيات، ويحدث ذلك في ظل وضعيات شديدة التغير من بلد إلى آخر.

إن تباعد هذين التصورين المرتبطين بالتخصص، النظامي والتساهمي، ليس إلا تباعدا جزئيا، إذ يصبح التخصص النظامي مهددا إذا ما انقطع انقطاعا تاما عن المشروعية التي سبيلها البحث، كذلك يكون تخصص البحث محمولا من جهته على البحث عن رباط نظامي كي يضمن وجوده. لكن عمليات التعميم في شأن هذه المسألة صعبة وذلك لتوفر عوامل عديدة وعديدة ينبغي مراعاتها مع كل حالة.

المنارة للاستشارات

إن طابع البحث التعاوني جدا هو الأصل في وجود تخصصات البحث التي تعد حقائق معرفية(Cognitive) ونظامية في الوقت ذاته، فتؤدي إلى تأسس جماعات من باحثين يبنون فضاءات نقاش مشتركة حول المسائل المشتركة، ويصادقون على نتائج الأبحاث ويجعلونها محل حفظ، ويتبادلون المعلومات، ويساهمون بامتياز داخل الفرق نفسها، ويتواجدون في شبكات الإحالات الببليوغرافية نفسها...الخ.

ثمة أيضا بالمقابل أساليب قليلة الضغوطات إلى حد بعيد يجتمع على أساسها الباحثون، ويتحقق ذلك لما يهتم أناس منتسبون إلى تخصصات شديدة التفرع بالمجال التجريبي نفسه و"الفضاء" نفسه: التغذية، حوادث العمل، الأنترنيت، الصحافة المكتوبة...الخ. ترتبط تلك الفضاءات ارتباطا مباشرا إلى حد ما بالطلب الاجتماعي. والأمر لا يتعلق، هاهنا، البتة، بظاهرة هامشية، لاسيما في وضع تكون فيه سياسات البحث هي من يحدد بشكل واسع تعددية التخصص (Pluridisciplinarité) وعبر التخصصات (Transdisciplinarité) وما بين التخصصات (Interdisciplinarité). نصل بذلك إلى تمييز مزدوج بين تخصصات نظامية وتخصصات البحث، وداخل هذه التخصصات تميز بين تجمعات قائمة على منفعة إبستمولوجية مقتسمة وتجمعات دائرة حول الفضاء نفسه. لكن ما وضع دراسة الأدب؟

تجدر الإشارة إلى أنه اضطررنا إلى استعمال عبارة "دراسة الأدب" التي لا تعد عنوان تخصص معترف به. فإن وجد في الواقع مصطلح للإشارة إلى أولئك العاكفين على دراسة الأدب ("الأدبيين")[5] فإنه لا وجود لمصطلح للإشارة إلى ميدان البحث الموافق له. ولئن عاش مصطلح "النقد الأدبي" في الستينيات بصفة مضطربة فقد بدت "نظرية الأدب" مقيدة للغاية، في حين أربك "علم الأدب" أدبيين كثيرين، (نعلم أن كلمة "علم" science في اللغة الفرنسية أقل مرونة من كلمة علم Wissenschaft الألمانية). غالبا ما يتم الحديث إذن عن "أدب" فيما يخص الموضوع والتخصص على حد سواء، وهذه الحالة تشبه تلك الحالة السائدة في الفلسفة حيث يشير المصطلح ذاته ("فلسفة") إلى التخصص و"موضوعه" في الآن نفسه. إن الإشكالية المطروحة تبدو في الظاهر بسيطة:

المنارة للاستشارات

هل يتم تحديد"الأدب" (الذي سنضع كلمته من الآن فصاعدا بين مزدوجين كلما تعلق بتحديد نوعية التخصص حرصا على توضيح المسألة)، المنظور إليه كتخصص بحث، لغاية إبستمولوجية نوعية أم أنه مجرد تجمع يضم باحثين من تخصصات شتى يعملون في فضاء مشترك؟ ولأن هذا السؤال قد يبدو تافها، إلى حد كبير، فطرحه على تلك الصيغة نادر، ومهما كان تافها فإنه لا يمكن تجنبه. ويمكن أن نقبل بامتياز فكرة اكتساب ذلك التخصص أهميته من شتى العوامل غير المؤسسة إبستمولوجيا. ولئن ظهر فعلا، خلال الستينيات، زعم نُسب إلى الشكلانيين الروس أو إلى شعرية أرسطو قوامه منح صلابة نظرية متينة لدراسة الأدب فإن حدة تلك التساؤلات قد نقصت بشكل كبير جراء ارتداد البنيوية.

تبدو مسألة وجود مثل ذلك التخصص غير مثيرة للشك بالمقابل على مستوى النظامي ولا تعود صلابتها غالبا، وفي واقع الأمر، إلى البحث الجامعي: ثمة في المجتمع نشاط أدبي متعدد الأشكال ومادة تدريس موافقة لذلك النشاط تغطي كافة أطوار المسار الدراسي. لكن الأمور تبدو قليلة الحظ إذا ما تم الإمعان في المسألة: يدرّس الأدب فعلا في كافة المستويات لكن في إطار أوسع هو إطار "الفرنسية". وبالتالي يظل النصيب المقدم للأدب متغيرا، فهو محل نزاعات دائمة التجدد موضوعها المضمون الذي ينبغي تقديمه لتخصص دراسي في كل طور من أطوار المسار الدراسي، أي "الفرنسية" التي تضم التاريخ الثقافي، النحو، تقنيات التعبير الكتابي والشفوي، شرح نصوص كبار المؤلفين؛ كما تضم أيضا نصوصا غير أدبية، دراسات الأفلام، الخ. أما عن علاقات النشاط الأدبي بممارسات البحث الجامعي فإنها، وخلاف ما يمكن أن تبدو عليه، علاقات غير فورية، فأغلب ما ينتج ويقرأ على مستوى المجتمع مرتبط في واقع الأمر بما تعده الجامعة "أدبا ثانويا" أو "شبه أدبي" (Paralittérature) ليكون ذلك كله شديد البعد عن المدونات المفيدة. زيادة على ذلك فإن حدود ما هو "أدبي" شديدة الغموض، وهو ما يؤكده مضمون الحصص التلفزيونية المسماة "أدبية"، أو الملحقات

المنارة للاستشارات

"الأدبية" للجرائد. وهذه العوامل المجتمعة هي ما يجعل للتخصص المسمى "أدبا" قاعدة شديدة المتانة خارج عالم البحث، لكنها أيضا قاعدة غير ثابتة.

يسعى "الأدب" في العالم الجامعي لكن ينفصل عن مشروعية من نمط تساهمي، ويرضى بأرضية مكيفة واقعة بين منطق "الفضاء" -الممتلك لقاعدة إبستمولوجية ضعيفة لا يتوانى في إعارتها بالمقابل لمجالات أخرى في العوم الإنسانية والاجتماعية بشكل واسع - ومنطق يمكن وصفه بالتأويلي (herméneutique) ينمح شرعية ما هو أدبي بفضل قدرته على الدخول في اتصال مع النصوص المؤثرة المواكبة لمألوف الحياة الاجتماعية.

في حالة التراضي تلك، يلاحظ تضاعف أساليب التلفظ الملتوية بحكم عدم اكتفاء ما هو أدبي بشرح الأعمال استنادا إلى العادات التأويلية وإلى تأثيره الخاص، ويسعى أيضا لإثبات مشروعية بشرح الأعمال استنادا إلى العادات التأويلية وإلى تأثيره الخاص، ويسعى أيضا لإثبات مشروعية انتمائه إلى العالم العلمي مانحا كلمته بعض صفات تلك المعارف التي يقوم بإبطال صلاحيتها باعتباره مفسرا منتميا إلى الموسوعة. عليه أن يدعي لنفسه دون تكلف إجراءات تلك المعارف التي يأبى في اللحظة نفسها الاعتراف بملكيتها المشروعة لها، فيتحقق مسعاه على حسب الأوضاع السردية واللسانية والسيميائية والاجتماعية وأوضاع التحليل النفسي والأوضاع التداولية والتلفظية والمعرفية... دون أن يخضع في واقع الأمر للضغوطات المتولدة عن تلك المقاربات. إن استعمال كلمة من قبيل "قراءة" في هذا السياق ليفضي إلى عملية كشف: لا يقوم الأدبي بعملية بحث تابعة لعلم الاجتماع الأدبي إنما يقوم بـ«قراءة اجتماعية» للأعمال. وتمنح مثل هذه الصياغة خاصية الإشادة بمساهمة علم الاجتماع مع المحافظة على الإضافة التي تعطي العلاقة التأويلية مشروعيتها، فما يفهم لدى الحديث عن "القراءة" هو كون المسألة مرتبطة بقراءة ضمن قراءات أخرى وكون العمل لا ينضب. وتجد حالة اللبس هذه لنفسها وجودا أيضا في الفلسفة الجامعية التي تقبل على أعمال تاريخ الفلسفة الشاقة مظهرة أن الأهم دائما هو "الالتحام بالسؤال الفلسفي" التحاما عضويا ومواجهة نصوص كبار المفكرين.

المنارة للاستشارات

تستهوينا في هذا المقام مسألة الحديث عن "ازدواجية اللغة" الأدبية مع ضرورة الإشارة إلى أن تلك الازدواجية اللغوية ليست خطابا كاذبا ولا خطابا سيء النية. إنه نتاج مكان يمتلك خصوصية كبيرة هو الجامعة. فالأعمال ليست بالفعل مسألة تخصصات أو باحثين لدى الجمهور الهاوي للأدب. أما أولئك الذين يعلنون انتماءهم الفعلي إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية، فلا حاجة لديهم البتة في أن يبطلوا عملهم من أجل تحقيق علاقة من طبيعة مميزة مع عمل معيّن. إن الشخص الوحيد الذي يكون مجبرا على إصدار ذلك الخطاب الواقع في نقطة القمة هو الشخص الذي يدعي امتلاك شرعية العالم والدارس المزدوجة، ويكون ذلك الخطاب معرضا في أية لحظة للوقوع في التأويل الإنشائي المحرر من معايير أي تخصص من التخصصات، أو يكون على العكس معرضا لتهمة التقصير بسبب انخراطه التام في فضاء العلوم الإنسانية والاجتماعية.

يمكن تفهم سوء إدراك الأديب الكلاسيكي لتحليل الخطاب من منطلق عدم انضمام تحليل الخطاب إلى تلك الأرضية المكيفة الجامعة بين الشرعية الجامعية والشرعية التأويلية، فيتضح من هذا الجانب، وبصفة فعلية، أنه أكثر تهديدا من مقاربات الأدب الآتية من علم النفس أو علم الاجتماع من منطلق قيامه على رفض الموضوع (la topique) ذاته المفضي إلى علاقة تعارض بين خارج النص داخله وبين النص والسياق: ذلك ما تثبته بكل وضوح، مفاهيم من مثل جنس الخطاب (genre de discours)، التموقع (positionnement)، الصورة (ethos)، الموضع المجاور (pavatopie)...، الخ.

مع هذا التهديد يلجأ الادبيون بسهولة اليوم، حفاظا على استقلالية فضائهم وحفاظا على سلطتهم، إلى إستراتيجيتين يمكن أن تحدد مجازيا بأنهما هروب نحو الأعلى ناحية الفلسفة، وهروب نحو الأسفل ناحية العلم الواسع.

إن العودة الميمونة للعلم الواسع المنضوي أحيانا تحت جناح "فقه اللغة" مسألة لا تثير الغرابة، إذ يمتلك ذلك العلم خصوصية إنتاج المعارف بعيدا عن أي إطار نظري مقيّد، فيمكن إعداد برامج بحث نظامية، مع ما يمنحه الإعلام الآلي من مساعدة، دون انتهاج خيارات نظرية متينة. أن يجعل المرء من نفسه عالم اجتماع، دون انتهاج

المنارة للاستشارات

خيارات نظرية متينة، أن يجعل المرء من نفسه عالم اجتماع مختص في الأدب أو عالم لغة مختص في النصية يعني تعرّضه لتهمة "التقصير"، ولا شيء من هذا كله يحصل مع ذلك الشخص المكتفي بوضع عناصر جديدة تحت تصرف المؤوّلين. وفي السياق ذاته يتم تمديد حالة اللّبس التي يعكسها تطور "تاريخ أدبي" مع نهاية القرن التاسع عشر، فلم تكن لامحدودية الفضاء (locus incertus) آلية تأويلية حقيقية ولا إجراء خاضعا لمقاييس العلوم الإنسانية والاجتماعية. لقد سمحت عملية جمع التاريخ الأدبي والممارسات التي قوامها الشرح بإرساء الأعمال في سياق معين دون إنكار عظم العلاقة الشخصية الحاصلة منع تلك الأعمال في الوقت ذاته.

أما اللجوء إلى الفلسفة فإنه يمنح من جهته إمكانية تجنب بعض التساؤلات العميقة، ومن ثم يجعل الأدبي البعد التأويلي لمسعاه خاضعا للصرامة استنادا إلى شيء واقع في "الخارج"، أي الفلسفة، لا ينتمي تحديدا إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية إنما يزعم التحكم فيها. ما يريده الأدبي ليس القيام بعملية تفكير حقيقية إنما ينتظر مما هو فلسفي أن يمنحه فقط طريقة لولوج الأعمال تكفل له البقاء في محيطه، وتكفل له "قراءة" الأعمال دون الخضوع لقيود تخصصات قيل إنها "مقصّرة"، وتكفل له تسخير جهاز مفهومي من طبيعة فلسفية بكل حرية دون الخضوع بالمقابل لقيود ذلك التخصص. ولا يمكن لعملية كهذه أن تتأسس على أي تيار فلسفي كان: يمنح الأدبيون أولوية لأفكار من مثل أفكار دريدا (Derrida) أو ريكور (Ricoeur) التي تتيح إمكانية جعل الزيادة الجوهرية المتشكلة في النصوص الأدبية موضوع بحث.

من المفيد في هذا المضمار مقارنة ذلك الموقف المبهم الصادر عن "الأدب"، في العالم الجامعي مع موقف تلك الدراسات المنصبة حول ما هو ديني. يتميز علم الشريعة عن تاريخ الديانات أو أنتروبولوجيا الدين في نقطة أساسية: علم الشريعة أمر يخص المؤمنين وهو موجّه إلى فئة المؤمنين وهو ما لا ينطبق على تاريخ الديانات أو أنتروبولجيا الدين المقرّة بانتمائها الواضح إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية. فلا مجال لشرح أي نص من النصوص في علم الشريعة أو الأدب على حد سواء، إنّما يقتصر الأمر على الأعمال الحقيقية فقط، إنه القاموس المؤسس لجمهور المؤوّلين (Thésarus). وعلى

المنارة للاستشارات

غرار ما يجري في أقسام الأدب فإنّ التعليم المقدّم في أقسام علم الشريعة لا يقتصر على شرح ذاتي للنصوص المباحة، إذ بإمكان علماء الشريعة الاهتمام أيضا بالأبحاث المرتبطة بالحفريات وفقه اللغات، لكن ذلك اللجوء إلى معارف أخرى يندرج ضمن تجهيز يمنحها دورا ثانويا: إن الحقيقة الدينية بأتم معنى الكلمة هي من نسق آخر، فما يتعيّن على العلوم الإنسانية والاجتماعية فعله هو "التوضيح" ليس إلاّ، لقد تمّ إعداد أرضيات الوفاق الأكثر تنوعا في علم الشريعة سعيا لتحقيق تقاطع بين دراسة "السياقات" التي تُركت للعلوم "المساعدة"، وعلاقة النص الحية التي تعدّ أساس المؤسّسة التأويلية. إليكم مثالا حديث العهد من توقيع ف.جاك (F.Jacques) الذي يستعرض العلاقات الرابطة بين المقاربتين في صيغة "نقطة توازن" (2002: 143).

"إن انتظام أبعاد التدلال النصي (signifiance textuelle) مرتبط بالطابع الاستفهامي (l'interrogativité): المرجعية، التواصلية، النظام الرمزي، إنّها تصالح بين مقاييس الانسجام التقليدية والعلاقة مع العالم، حيث تتحدد المرجعية النصية إذا ما تحكمت لعبة استفهامية حسنة التشكل في العلاقة تجاه الواقع.

إنّ هذا الانتقال الحاصل في المعنى هو الانتقال نفسه الحاصل في الذهن، إنّه يمثل نقطة توازن بين الاتجاهات المركزية للنقد التاريخي والتأويلية المنتهكة التي توسع جميعها قابلية التأريخ (l'historicité) انطلاقا من موضوع ثقافي بسيط".

علاقة التشابه مع "الأدب" تفرض نفسها هاهنا: يتزود هو أيضا بمعارف يمكن القول بأنها إيجابية لكنها توضع تحت تصرف مطلب أكثر سموا يمنحها دلالة، وذلك في نطاق الحركة ذاتها التي يضعها فيها الأدب. وثمة بالمقابل فرق هام بين أقسام علم الشريعة وأقسام "الأدب": يعترف علم الشريعة بإطاره التأويلي في الأصل حيث يكون "المعنى الروحي" (sens spirituel) هو السائد. في وضع كهذا لا يمكن لعالم شريعة أن يسمى نفسه "باحثا" وإلا فإنّ اشتغاله لن يكون البتة اشتغال عالم الشريعة بل اشتغال فقيه اللغات أو عالم الاجتماع...، الخ. أما مختص الأدب فإن وضعه النظامي هو ما يفرض عليه، بالمقابل، تسمية نفسه بالباحث، لذا لا ينبغي عليه التصريح علانية بما يجعل مسعاه غير موافق لمساعي العلوم الإنسانية والاجتماعية.

المنارة للاستشارات

نفهم، مع أوضاع كهذه، أن هوية الدراسات الأدبية التقليدية هي نفسها ما يشكل موضوع تهديد المقاربات المستندة إلى تحليل الخطاب والرافضة مبدئيا تلك الأرضية المكيفة التي عليها يكون استناد تلك الدراسات.

إن الإشكال المطروح، من وجهة نظر نظامية، يكمن إذن، في معرفة فيم إذا كان من الواجب أن يتواجد تحليل الخطاب خارج أقسام الأدب أو داخلها، في حقيقة الأمر لم يكن السؤال يُطرح فيما سبق ما دام خروج التاريخ الأدبي عن دوره المساعد (ancillaire)لم يكن سهلا، وقد أصبح أقل ملاءمة لما تطور علم الاجتماع الأدبي الذي زعم قول شيء بخصوص إنتاج الأعمال، وذلك هو شأن علم اجتماع الحقول (sociologie des champs) مع ب. بورديو (P.Bourdieu). وعلى الرغم من جهود مؤطري ذلك التوجه إلا أنه لم يتمكن من زعزعة ذلك الجهاز التقليدي، ويمكن تفهّم ذلك. فما دام علم الاجتماع متوقعا من جهة تحليل النصوص فإنه محصور داخل مسألة ذات حدّين لا حل لها: إما أن يعترف –لينال قبول الأدبيين -بأن مقاربته لم تكن سوى "إنارة" ضمن إنارات أخرى للأعمال، أي مجرد "قراءة" اجتماعية، وفي هذه ينضم إلى الركب، وإما أن يعلن خروجه ويندّد بالمحيط المعتّم الذي ينغلق فيه المستحوذون على النص ويحكم، من ثم، على نفسه بأن يبقى معرفة دنسة واقعة على أبواب محيط مقدس. لا يقع تحليل الخطاب في تلك الورطة إلا أن الأدبيين يسعون جاهدا لإدخاله فيها، وذلك ما تسنّى لنا رؤيته آنفا لما لمسنا تعارضا بين "الخطاب" و"الأسلوب". لن نطيل أكثر في هذه النقطة ولنلتفت على جناح السرعة نحو الواجهة الأخرى للقضية التي أثرناها في البداية، أي الآثار المحتملة المترتبة عن تطور تحليل الخطاب الأدبي على تحليل الخطاب ذاته.

إن إدخال المدونات الأدبية في تحليل الخطاب تفرض عليه الاهتمام بمسألة النص اهتماما يفوق ما كان الحال عليه من قبل بكثير، فلما يتم الاشتغال على أدب مكتوب لا يصبح النص مجرّد أثر لنشاط تلفظي بل نتاج تاريخ غالبا ما يكون غاية في الثراء، أي يصبح ملفوظا اجتاز في الغالب سياقات عديدة وتعرض لتعديلات منتظمة وشهد عمليات إعادة هيكلة متعدّدة... تستلزم هذه الحركية إيلاء أهمية للذاكرة والدعائم المادية المتنوعة وأساليب البث والاستعمالات المتنوعة للنصوص. وهذه الوضعية

المنارة للاستشارات

وضعية غير مألوفة كثيرا في تحليل الخطاب، ففي العادة تطرح قضايا الكتابة لما يتعلق الأمر بالمنطوق، ولما يتعلق الأمر بالمكتوب يتم ضبط الملفوظات في سياقها الأصلي فقط أو باعتبارها تجليات لوضعية تواصلية نمطية. يقترن ذلك الاهتمام المحول نحو "النصية" بإشكاليات عدّة، نذكر منها اثنتين على جناح السرعة:

1. إشكالية التأليف (auctorialité): حينما نتعامل مع الأعمال الأدبية لا ينبغي الاكتفاء بتفكير قوامه "الأهداف" كما جرت العادة على ذلك في تحليل الخطاب، فتكون عملية تأليف النصوص الأدبية أكثر تعقيدا، إذ تكون في حالة فراغ مفرطة وحالة امتلاء مفرطة في الوقت ذاته: حالة فراغ مفرطة لأن النص يستدعي عدة متدخلين، وتتعزز هذه النزعة أكثر فأكثر مع الاستعمالات العديدة المتكررة، وحالة امتلاء مفرطة أيضا لأن تميّز "المؤلف" يبلغ روته. وإن أنكر البعض حق تحليل الخطاب في دراسة الأعمال الأدبية، فلأن تلك الأعمال متميزة تميزا لا يستهان به.

2. إشكالية أجهزة التأويل: اعتاد محلّلو الخطاب على دراسة نصوص لا يكون مآلها شروحات ذات طبيعة تأويلية. حقيقة يمكن لأي ملفوظ كان أن يولّد شروحات بالمعنى الواسع للكلمة، بما في ذلك التفاعلات الشفوية الأقل ضغطا، لكن عندما يتعلق الأمر بنصوص أدبية وفلسفية ودينية وعلمية... فإن إمكانية الشرح تندرج في هيئة أقرب ما تكون إلى طبيعة الخطاب ذاته، وتستجيب تلك الشروحات لقواعد شكلية بشكل أو بآخر تكون محل قبول هيئات محدّدة. ينبغي إذن منح مكانة خاصة لثلاثية خفية: الجهاز التأويلي، جماهير الشراح وممارساتهم.

قبل أن أختم أود أن أشير إلى قضية ذات صلة بطبيعة تحليل الخطاب ذاته والتي يسلط تجاهها ضوء وهاج مصدره تطور تحليل الخطاب الأدبي: أين يوضع تخصص يجتاز عددا كبيرا من الحقول المعرفية؟ إن لم يكن تحليل الخطاب تابعا لنفس منطق المقاربات الأدبية الكلاسيكية، وإن كان عدد أقسام تحليل الخطاب المعترف بها، وفق هذا الشكل، قليلا جدا ففي أي مكان سيستقر مجال بحث كمثل ذلك المجال؟ من المحتمل أن يستطيع تحليل الخطاب (ولا تقلّ السيميائيات عن ذلك شأنا، فهي في ارتحال أيضا) إيجاد جواب بسهولة لمثل ذلك السؤال المخيف.

المنارة للاستشارات

الهوامش:

* - لمزيد من الإطلاع ينظر:
-Dominique Maingueneau, « Analyse du discours et littérature : Problèmes épistémologique et institutionnels», Argumentation et Analyse du discours (En ligne), N°1/2008. Mis en ligne le 19 Septembre 2008, URL: www.http://aad.revues.org/index351.html

يشغل دومينيك مانغونو(Dominique Maingueneau) حاليا منصب أستاذ اللسانيات وعلوم اللغة في جامعة باريس الشرقية -فال دو مارن -(Paris-Est Val De Marne)، حيث يشارك في نشاطات "مركز دراسات الخطاب والنصوص المكتوبة والصور و الاتصالات"(CEDITEC)، وكذا في نشاطات المعهد الجامعي لفرنسا(IUF). تنصب أعماله في أكثرها على اللسانيات الفرنسية وتحليل الخطاب. وقد نشر أعمالا كثيرة في تخصص تحليل الخطاب، الذي أفرد له دراسات كثيرة تمس جانبه الإبستمولوجي، بداية من كتاب "تمهيد إلى طرق تحليل الخطاب" (Initiation aux méthodes d'analyse du discours) (1976) وصولا إلى "قاموس تحليل الخطاب" (Dictionnaire d'analyse du discours) الذي كان عضوا مساهما في إعداده (2002). ينخرط في تقليد تحليل الخطاب الفرنسي، معيرا في ذلك اهتماما خاصا لطروحات ميشيل فوكو (Michel Foucault) وكذا للتداولية والنظريات المرتبطة بعملية التلفظ اللسانية. شرع خلال السنوات الأخيرة في الاهتمام بالخطابات التأسيسية (constituants)(الفلسفية، الدينية، العلمية، الأدبية،...)، وهي خطابات تمنح الخطابات الأخرى مشروعية عبر ما تعكسه من مكونات خاصة بها وممارسات هي بالجملة ممارسات مجتمع معين. ويهتم مانغونو أيضا بالملفوظات المستقلة (énoncés détachés). وفي المقال المقترح في هذه الصفحات (نشر مؤخرا -في سنة 2008) يتعرض مانغونو للصعاب المعرفية والنظامية المتولدة عن تطور تحليل الخطاب الأدبي في السنوات الأخيرة، وهي الصعاب التي تواجه مختصي الأدب ومحللي الخطاب على حد سواء.

1 - "سياق العمل الأدبي (Le contexte de l'œuvre littéraire) (1993)، "الخطاب الأدبي" (Le discours littéraire) (2004)، "ضد القديس بروست"(Contre saint-Proust) (2006).

2 - "تحليل الخطاب، منعرج في الدراسات الأدبية؟" (L'analyse du discours, un tournant dans les études littéraires ?). تم نشر أعمال الملتقى سنة 2003 تحت عنوان: "تحليل الخطاب في الدراسات الأدبية". نصوص المائدة المستديرة موجودة في الصفحات 323 -348.

3- « Stylistique, poétique et analyse du discours, l'analyse… », (2003), p.343.

4 - « La question du style », l'analyse…. (2003), p.338.

5 - تم ترسيم هذه التسمية من خلال نشر "قاموس الأدبي" Dictionnaire du littéraire، 2002.

المنارة للاستشارات